الشواهد المجهولة القائل بين القبول والرفض

دراسة في كتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري

د. حسين محفوظ جمعان البوري *

الملخص:

عُنِي هذا البحث بتوضيح منهجية النحاة –لاسيما القدامى منهم- في الشواهد الشعرية من حيث نسبتها إلى قائليها، وأنَّهم لم يهتموا كثيرًا بذكر القائل بقدر ما كانوا يهتمون بالوثوق به وفصاحته، فإذا ثبتتْ فصاحته وثقته لا يضرُّ بعد ذلك الجهل به، وإغفال نسبة الشاهد إلى قائله في كتب النحاة ظاهرة لها أسبابها، ومِن أهم أسبابها انشغالهم واهتمامهم باستقراء كلام العرب واستنباط القواعد التي تضبطه، ثم إنَّ إغفالهم نسبة الشواهد إلى قائليها لا يعني بالضرورة أنهم لا يعرفون القائل، إذ قد يهملون ذكره في موضع ويصرحون به في موضع آخر.

وذكر الباحث اختلاف النحاة في الشواهد الشعرية التي لم يعرف قائلوها من حيث قبولها أو رفضها، وخلص إلى القول: أنَّ هذه الشواهد يمكن قبولها إذا أنشدها أو احتج بها أحد الأئمة الثقات من البصريين أو الكوفيين؛ لأنَّ الثقة لو لم يعلم أنه مِنْ شِعْر مَنْ يصحُّ الاستدلال بكلامه لما أنشده، وكان الأنباري يميل إلى القول بالرفض؛ لأنه اعترض على كثير من شواهد الكوفيين لعدم معرفة قائليها، في حين نجده يسير على منهجية النحاة في عدم الاهتمام بنسبة الشواهد إلى قائليها، مما يجعل كثيرًا من شواهده تُصنَّف ضمن الأبيات المجهولة القائل.

* أستاذ اللغة والنحو المساعد- قسم اللغة العربية- كلية التربية- جامعة سيئون- الجمهورية اليمنية.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الشواهد التي اعترض عليها الأنباري لعدم معرفة قائليها، وأجاب الباحث عن كثير من اعتراضات الأنباري، من خلال العثور على قائلي بعض هذه الشواهد، أو إنشاد النحاة الثقات لها واحتجاجهم بها، ووافق الباحثُ الأنباريَّ في اعتراضه على بيتين مجهولي القائل.

The Anonymous Poetic Evidences between Acceptance and Rejection:

A Study of *Fairness* by Abul Barakat Al-Anbari

Dr.Hussein Mahfoodh Gumaan AL-Bawri

Abstract:

This research was meant to illustrate the methodology of the grammarians-especially the older ones in the poetic references in terms of their relation to their reciters, and that they did not pay much attention to mentioning the recite as much as they were concerned about his confidence and fluency. If his fluency and confidence are proven, his anonymity does not hurt. Not mentioning the writer in the books of the grammarians is a phenomenon that has its causes; most importantly their concern and interest in extrapolating the words of the Arabs and the development of rules that control it and the fact that the omission of the evidence to the reciters does not necessarily mean the grammarians do not know that, they may neglect to mention in a position and declare elsewhere.

The researcher mentioned the differences between the grammarians in the poetic evidence, which they did not know in terms of their acceptance and rejection, and concluded that these evidences can be accepted if they are chanted or protested by one of the Imams who are trustworthy of the Basrien or the Kufis. This is because if he did not know that it is valid to infer his words he wouldn't chant it. Anbari was inclined to the side of rejection, because he objected many of the evidences of the Kufis due to its unknown owner, while we find it easy on the grammarian methodology of lack of attention to the proportion of evidence to its author, making many of his poetic evidences classified in the unknown stanzas.

The researcher adopted a descriptive analytical approach in the study of the evidence that Al-Anbari objection was due to its unknown author. The researcher also answered many of Anbar's objections, because he found the authors of some of these poetic evidences, or they were chanted by confidential grammarians. The researcher agreed with Al-Anbari's objection to two stanzas due to being anonymous.

توطئة:

إنَّ أول خطوة عظيمة قام بها النحاة لضبط كلام العرب هي تلقي اللغة من أفواه العرب الخُلَّص، الذين لم تختلط ألسنتهم بلكنة الأعاجم، ثم تلا هذه المرحلة الشاقة تسجيل النحاة ملاحظاتهم على ما سمعوه من العرب، وبدأوا يكتبون في الضوابط التي تحكم كلامهم، ومن هنا كان السماع أو النقل عن العرب يمثل حجر الأساس في النحو العربي سواء في التقعيد أم في الاستدلال، يقول سيبويه: "ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه"[1].

وأشار سيبويه في قوله هذا إلى مبدأ الثقة فيما سُمع من كلام العرب، وهذه الثقة في الكلام المسموع من العرب تشمل أمرين، هما:

1- الثقة في المأخوذ به.
2- الثقة في المأخوذ عنه.

أما الأمر الأول فـ"للنص المأخوذ به في عملية الاستقراء شروط اهتمَّ بها النحاة، يُلتَمَس بعضها عند النحاة الأوائل وإن لم يتحدثوا عنها حديثًا نظريًا قبل القرن الرابع وما تلاه، وأولها أن تكون الظاهرة كثيرة شائعة لا قليلة نادرة، وأن تكون رواياتها المتعددة موافقة للقياس المُستَقْرَى من الكثير"[2]، وغيرها من الشروط التي ذكروها، ثم جاء المتأخرون وأفردوها بالتأليف.

وأما الأمر الثاني فهو المأخوذ عنه، فقد نظر النحاة إلى الأعراب الذين يأخذون عنهم اللغة نظرة دقيقة، واشترطوا فيمن يأخذون عنه اللغة فصاحة لغته، واستقامة لسانه؛ لهذا نرى ابن جني يخشى أنْ يؤخذ عن كل أحد فيقول: "فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلّا أن

تقوى لغته وتشيع فصاحته. وقد قال الفرَّاء في بعض كلامه: إلّا أنْ تسمع شيئًا من بدوي فصيح فتقوله"[3]. ومن هنا ظهرت مسألة الاهتمام بالشواهد النحوية، ولدراسة هذه المسألة ينبغي النظر فيها من زاويتين، هما:

الأولى: النحاة ونسبة الشواهد إلى قائليها.

الثانية: حكم الاستشهاد بالأبيات مجهولة القائل.

النحاة ونسبة الشواهد إلى قائليها:

لو نظرنا إلى تعامل النحاة مع الشواهد ونسبتها إلى قائليها نجد أنهم يتفاوتون في ذلك، ولكنْ هناك قاسم مشترك بينهم، ولنبدأ بسيبويه في (كتابه)، فقد حدثنا البغدادي عن سيبويه في هذه المسألة بقوله: "فإنَّ سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه، وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي، قال الجرمي: نظرتُ في (كتاب سيبويه) فإذا فيه ألْف وخمسون بيتًا، فأما ألْفٌ فعَرفتُ أسماء قائليها فأثبتُّها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[4]، هذا ما نقله البغدادي عن الجرمي إلَّا أنَّ عددًا من الدارسين المحدثين أثبتوا عدم صحة هذه المقولة، وأنَّ عدد الشواهد المجهولة القائل أكثر من ذلك إلّا أنْ يكون الجرمي اعتمد على نسخ من الكتاب غير موجودة اليوم، وتوصَّل أحد الباحثين إلى أنَّ الشواهد التي لم يعثر على قائليها بعد البحث بلغت ثمانية عشر ومائة شاهد[5]، وباحث آخر بلغت عنده هذه الشواهد ثمانية ومائة، منها تسعة شواهد نسبت إلى قبائل[6].

وأما الفراء فقد احتوى كتابه (معاني القرآن) على ما يقارب ثمانمائة شاهد من الشعر، غير أنَّ الفراء لم يَنسب منها إلا اثنين وسبعين شاهدًا لتسعة وعشرين شاعرًا، وسائر الشواهد ذكرها دون نسبة[7]، وهذا لا يدل بأي حال على أنَّ قائلي هذه الأبيات غير المنسوبة مجهولون عنده؛ لأنَّه قد يذكر الشاهد في موضع بلا نسبة ثم يذكره في موضع آخر منسوبًا إلى قائله، ومن ذلك قوله: "فإذا استثنيت الشيء من خلافه كان الوجه النصب، كما قال الشاعر:

وَقَفَتُ فيها أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا ... أَعَيَتْ جَوَابًا، وما بالرَّبْعِ مِن أَحَدِ

إلاَّ الأَوارِيَّ لأْيًا ما أُبَيِّنُهَا ... والنُّؤْيُ كالحَوضِ بالمَظْلُومة الجَلَدِ"[8]

ففي هذا الموضع لم ينسب الفراء هذين البيتين إلى قائل، وفي موضع آخر نجده ينسبهما إلى قائلها فيقول: "وأنشدونا بيت النابغة[9]:

.... ومـــا بـــالرَّبْعِ مِـــن أَحَـــدِ

إلاَّ الأَوَارِيَّ لأْيـاً مـا أُبَيِّنُهـا"[10].

وربما اكتفى بذكر من أنشد الشاهد ممن وثق بروايتهم[11]، كما يفعل ذلك سيبويه، إذ "اعتمد على شيوخه ونسب الإنشاد إليهم فيقول: أنشدنا -يعني الخليل-، ويقول أنشدنا يونس، وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممن أخذ عنه، وربما قال: أنشدني أعرابي فصيح، وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أنَّ في كتابه أبياتًا لا تُعرف، فيقال له: لسنا ننكر أنْ تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك، وقد خرج (كتاب سيبويه) إلى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونُظِر فيه وفُتش فما طَعن أحد من المتقدمين عليه ولا أدعى أنه أتى بشعر منكر"[12].

وأما المبرد في كتابه (المقتضب) فقد بلغت شواهده الشعرية واحدًا وستين وخمسمائة شاهد، منها ثمانون وثلاثمائة شاهد اشترك فيها مع سيبويه، وقال محقق المقتضب: "وكان في القليل ينسب الشعر لقائله"[13]، وبلغ ذكره للقائل أربعًا وأربعين مرة، وقام المحقق بنسبة كثير من شواهده، وبلغت الشواهد التي لم يعثر على نسبة لها ثلاثة وثمانين شاهدًا[14].

وأما أبو علي الفارسي فقد استشهد في كتابه (الإيضاح العضدي) بواحد وثمانين شاهدًا، نسب منها أربعة عشر شاهدًا فقط، وترك بقية الشواهد بدون نسبة، وقام المحقق بنسبة ستين شاهدًا إلى قائليها، وبقيت سبعة شواهد مجهولة القائل، وفي كتاب (التكملة) له، استشهد بواحد وخمسين ومائتي شاهد، عزا منها تسعة وأربعين شاهدًا، واجتهد المحقق وعزا كذلك جملة منها، ولم يستطع معرفة القائل لعدد تسعة عشر شاهدًا[15].

وكذلك الزمخشري في (المفصل) استشهد بثمانية وأربعين وأربعمائة شاهد، نسب منها واحدًا وستين ومائة شاهد، وترك نسبة سائر الشواهد، ونسب المحقق ما استطاع نسبته، وبقي ثلاثة وتسعون شاهدًا لم يعثر على قائليها[16].

وإذا جئنا إلى الأنباري وجدنا أنه قد استشهد في كتابه (الإنصاف) باثنين وخمسمائة شاهد، نسب ستة وثلاثين ومائة بيت إلى قائليها، وحكم على أحد عشر شاهدًا بأنها مجهولة القائل، وأما بقيَّة الشواهد فقد ترك نسبتها، وعددها خمسة وخمسون وثلاثمائة شاهد –غير الأحد عشر السابقة-، وقام محقق (الإنصاف) جودة مبروك محمد مبروك بنسبة كثير من شواهد (الإنصاف) غير المنسوبة، إلا أنَّ هناك شواهد لم يعثر على قائليها بلغتْ اثني عشر ومائة شاهد.

وبعد هذا العرض للنحاة ونسبتهم للشواهد يتبين لنا أنَّ النحاة لم يكونوا مهتمين بنسبة الشواهد إلى قائليها، وأنَّ عدم الاهتمام هذا لم يكن لدى المتقدمين فحسب بل إنه عند المتأخرين أيضاً، وهذا هو القاسم المشترك بينهم، لكن هذا الأمر لا يعني بحال أنهم يقبلون كل ما قيل من شعر ولو لم يعرفوه، وأنهم لا يحرصون على توثيق شواهدهم؛ لأننا نجد منهم مَنْ يذكر بعض هذه الشواهد غير منسوبة في موضع من كتابه ثم بعد ذلك تجده يذكر الشاهد نفسه منسوبًا في موضع آخر؛ مما يدل على أنَّ كثيرًا مما استشهدوا به كانوا يعرفون قائله أو يرونه يصلح للاحتجاج به، لكن يبقى السؤال **لماذا لا ينسب النحاة الشواهد إلى قائليها؟**

أجاب كثير من الباحثين عن هذا السؤال، فبينوا جملة من الأسباب التي تفسِّر عدم نسبة الشواهد في كثير من المصنفات النحوية، ومن هذه الأسباب[17]:

1- اهتمام النحاة لاسيما الأوائل- باستقراء النصوص وملاحظة اللغة لاستخراج القواعد التي تضبط كلام العرب، فكان اهتمامهم الأول هو استنباط القواعد، ولعل ثبوت الشاهد الشعري عندهم كان أمرًا مألوفًا، إذ لم يعتمدوا إلا على من وثقوا بفصاحته، كما هو ملاحظ في تعبيرات سيبويه في كتابه، فلم يروا أنفسهم بحاجة إلى ذكر القائل؛ مما جعل مسألة نسبة الشواهد إلى قائليها مرحلة ثانية؛ لذلك جاءت العناية بذلك متأخرة قليلاً بعد استقرار القواعد وتبين الآراء فيها[18].

2- قرب عهد النحاة الأوائل بعصور الاحتجاج، إذ لم يكن بين الأئمة المتقدمين وبين عصر الاستشهاد سوى سنوات معدودة، ولذلك يقول البغدادي في الرد على مَن يطعن في شواهد سيبويه بحجة الجهل بقائليها: "وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أنَّ في كتابه أبياتًا لا تُعرف، فيقال له: لسنا ننكر أنْ تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونُظر فيه وفُتش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر"[19].

3- طلب الاختصار، فكثير من الشواهد معروفة القائل عند النحوي، بل قائلها مشهور لا يمكن جهله وعدم معرفته، وإنما لم ينسبه النحوي لطلب الاختصار ولشهرة القائل، إذ مِن المستبعد أن يكون النحاة جاهلين بهذا القدر الكبير من الشواهد غير المنسوبة، ومما يدل على ذلك ما نقلتُه آنفًا عن الفراء في بيت النابغة، فلم ينسبه عندما أورده أول مرة ثم نسبه بعد ذلك لاحقًا في موضع آخر، وقد فعل الأنباري مثل ذلك في قول النابغة[20]:

ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عيشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ ليس له سَنَامُ

فذكره أولاً بغير نسبة في اعتراض الكوفيين على البصريين في مسألة (أفعل) في التعجب، هل هي اسم أم فعل، ثم نسبه بعد ذلك إلى قائله حين رَدَّ البصريون على اعتراض الكوفيين ذلك[21].

4- عدم التأكد من قائل الشاهد بعد الاطمئنان إلى فصاحة البيئة التي صدر عنها فتورعًا من الوقوع في الخطأ لا ينسب البيت إلى قائل معين، ولذلك يعتذر البغدادي لسيبويه عن تركه نسبة الشواهد في كتابه، فيقول: "وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء؛ لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين"[22]، وهذا من باب التورع عن الوقوع في الخطأ في النسبة، بل ربما أظهروا تردُّدَهم وشكَّهم في النسبة إذا

كان ينسب الشاهد إلى شاعرين، فالفارسي يقول: "ألا ترى الكميت أو غيره[23] قال في ذكره حمارًا أراد الورود:

تَذَكَّرَ مِنْ أَنَّى ومِنْ أَيْنَ شُربُه يُؤَامِرُ نَفْسَيهِ كذِي الهَجْمَةِ الأَبِلْ"[24]

فهذا التردد قد يدفع النحوي أحيانًا إلى إغفال نسبة الشاهد.

5- اعتماد النحاة على شيوخهم، وثقتهم بما رووه عنهم من شواهد؛ مما جعلهم في اطمئنان إلى الشاهد، وإن لم ينسبوه إلى قائله، فيكتفون بنسبة الإنشاد إليهم، وقد نبه على ذلك البغدادي أيضًا، فقال عن سيبويه: "فاعتمد على شيوخه ونسب الإنشاد إليهم فيقول: أنشدنا -يعني الخليل-، ويقول: أنشدنا يونس، وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممن أخذ عنه"[25].

6- ويذكر البغدادي سببًا آخر، هو قِدم العهد ببعض الشواهد[26]؛ لأنَّ أول عصر من عصور الاستشهاد بينه وبين التقعيد والتأليف النحوي قرابة ثلاثة قرون، فلا غرو أن يُنسى بعض الشعراء ويبقى شعرهم، لا سيما في عصر لم يعرف فيه العرب الكتابة إلا نزرًا يسيرًا، واعتمادهم كان كبيرًا على الحفظ والمشافهة؛ لذلك ضاع كثير من الشعر العربي القديم، فما بالك بأسماء الشعراء؟! ولكن لا يضر بعد ذلك الجهل بقائله ما دام أنه قيل في عصر الاستشهاد والاحتجاج.

7- أنَّ الأنباري قد قرَّر في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) أنه ليس على المستدل أنْ يذكر الإسناد، ولكن على المعترض أن يطالب بذلك الإسناد، فإذا طالبه بالإسناد كان على المستدل إثبات ذلك الإسناد أو إحالة المعترض على كتاب معتمد عند أهل اللغة[27].

ويعلق جميل علوش على ذلك بقوله: "فكأن ابن الأنباري كان مستعدًا في كل لحظة لأن يسند هذه الشواهد إلى أصحابها إذا طولب بذلك؛ لأنه لم يكن عنده متسع من الوقت لأن يعير مسألة الإسناد أكثر مما تستحق، خاصة أنَّ همَّه كان منصبًا على هدف واحد، ألا وهو تزويد الطلبة بأكبر قدر ممكن من الفائدة العلمية"[28]، ومما ذكره

دليلًا على هذا الكلام أنه يستشهد بشاهد من الشعر ينسبه إلى (امرأة من العرب) دون أن يذكر اسمها، وعند التحقيق وجد أنه للخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه[29]، ومن ذلك أيضًا أنه يذكر بعض الشواهد غفلاً دون نسبة، ثم يأتي في موضع الترجيح وينسب ذلك الشاهد[30]، وفي هذا دليل على أنه كان يعلم في كثير من الأحيان نسبة شواهده، ولكنه كان يرى أنه ليس على المستدل الإسناد، بل على المعترض المطالبة بإثباته.

هذه جملة من الأسباب الحاملة للنحاة على عدم نسبة الشواهد إلى قائليها، ثم جاءت مرحلة عُني فيها بالشواهد من حيث توثيقها، ونسبتها إلى قائليها، وأصبحت الكتب المعنية بالشواهد تحتل حيزاً في مكتبة النحو العربي على أنه ينبغي أنْ ندرك أنَّ نسبة جميع الشواهد إلى قائليها تكاد تكون مستحيلة، ومع ذلك فقد جاءت مرحلة تدل على اهتمام النحاة بالشواهد وحرصهم على توثيقها، ولعلَّ أول المبادرات في ذلك مبادرة أبي عمر الجرمي التي حاول فيها أن ينسب شواهد (كتاب سيبويه)، ثم توالت جهود النحاة في ذلك، وأصبحت الكتب المعنية بالشواهد تحتل حيزًا في مكتبة النحو العربي، وغدت مظهرًا من مظاهر التأليف، واتسعت دائرة عناية النحاة بالشاهد، فعزوا كل بيت إلى قائله –ما أمكنهم ذلك- ونسبوه إلى قبيلته، وميزوا الإسلامي من الجاهلي، وإن كان الشاهد من قطعة نادرة أو قصيدة عزيزة أوردوها كاملة، وشرحوا غريبها ومشكلها، وأوردوا سببها ومنشأها، "كل ذلك بالضبط والتقييد، ليعمَّ النفع، ويُؤمَن التحريف والتصحيف، وليوثق الشاهد لمعرفة قائله، ويدفع احتمال ضعفه"[31].

ومع تزايد الحرص على توثيق هذه الشواهد والعناية بها قديمًا وحديثًا فإنه ما زال كثير منها في عداد المجهول الذي لا يعرف قائله، ولا سابق له ولا لاحق، وإذا تقرر أن هذا هو منهج النحاة في نسبة الشواهد فإنه من الطبيعي أن تكون هناك شواهد كثيرة لا يعرف لها قائل، وحتى في الكتب التي اعتنت بالشواهد ما زال كثير منها في قائمة المجهول الذي لا يعرف سابقه ولا لاحقه ولا قائله، وجاء المحققون المحدثون واجتهدوا في البحث عن هذه الشواهد ونسبتها إلى أصحابها، ومع توافر هذه الجهود، ما زال كثير منها لم يعثر على قائله.

وخلاصة القول هنا، أنَّ مَن ينظر في صنيع النحاة – كما مرَّ سابقًا- في نسبة الشواهد إلى قائليها يجد أنهم لا يهتمون بذلك للأسباب المذكورة آنفًا وغيرها، وقد سار على هذا المنهج النحاة المتأخرون كذلك، وأما العناية بنسبة الشواهد فلا نجدها إلا عند أصحاب كتب الشواهد، وهذا ما جعل كثيرًا من هذه الشواهد مع تقادم الزمن لا يُعرف قائلوها، فعدم نسبة الشواهد لا تعني بالضرورة الجهل بقائليها عند المُستشِهد، ومن هنا فإنَّ الباحث محمد الباتل الحربي قام بدراسة الشواهد من حيث ذكر القائل وعدم ذكره وكم عدد الشواهد التي لم يعثر المحققون على قائليها فصارت مجهولة القائل بالنسبة إلينا، وأقام هذه الدراسة على ثمانية كتب من المصنفات النحوية ابتداء من سيبويه في (الكتاب) وانتهاء بابن هشام في (قطر الندى)، وكان عدد الأبيات المجهولة القائل بعد عمل المحققين وتحريهم ألفًا وسبعًا وستين شاهدًا من أصل أربعة آلاف وأربعمائة وستة شواهد، وهي إجمالي الشواهد المدروسة، وهذا يمثل ما نسبته (24%)[32]، وهذه النسبة ليست بالقليلة، إذ تقارب ربع جميع الشواهد التي استشهد بها النحاة في هذه الكتب، فما حكم هذه الأبيات التي لم يعثر المحققون على نسبة لها، فأصبحت مجهولة القائل أو في حكم المجهول؟

حكم الاستشهاد بالأبيات مجهولة القائل:

من معايير الشواهد المقبولة: الفصاحة، ولا شك أننا إذا عرفنا القائل فإنَّ النفس تطمئن إلى ما يقوله بعد أنْ عُرِفتْ حاله وفصاحته، وأما إذا لم يُعرف القائل فإن الشك سيحيط بها، لاسيما أنه سيترتب على قبولها أثر في بناء قاعدة، أو تأييد رأي، أو نصرة مذهب، أو إقامة حجة، أو غير ذلك، وهذه النظرة جعلت بعض النحاة يقفون إزاء هذه الشواهد وقفة رفض وإنكار.

ولعل أول إشارة إلى القدح في الشاهد الشعري مجهول القائل كانت من أبي عثمان المازني عندما سئل عن السكين أمذكر هو أم مؤنث؟ فقال: السكين مذكر، ولا يؤنثه فصيح، فأنشده السائل البيت الذي أنشده الفراء[33]:

فعيَّثَ فِي السَّنَام غَدَاةَ قُرٍّ ... بِسِكِّينٍ مُوَثَّقَةِ النِّصَابِ

فقال المازني: "لِمَنْ هذا ومَنْ صاحبه؟ ما أراه إلا أخرج من الكم، وأين صاحب هذا من أبي ذؤيب، حيث يقول[34]:

فذلك سِكِّينٌ عَلَى الحَلْقِ حاذِقُ"[35].؟

وقد أخذ بهذا الأصل أيضًا تلميذه المبرد، الذي نقلوا عنه أنه منع حذف اللام وبقاء عملها في النثر والشعر، ورفض الاحتجاج بما احتج به سيبويه، وهو قول الشاعر[36]:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا مَـا خِفْـتَ مِـنْ شـيءٍ تَبـالا

لأنه مجهول قائله[37]، وحكم عليه المبرد بأنه "ليس بمعروف"[38].

وكذلك فعل مثله تلميذه الزجاج، إذ رفض الاحتجاج بقول الشاعر[39]:

قَالَ لَهَا: هَلْ لَكِ يَا تا[40] فِيَّ قالَـتْ لَـهُ: مـا أنـتَ بالمَرْضِـيَّ

وقال: "وهذْا الشعر مما لا يلتفت إليه، وعَمَلُ مثلِ هذا سهلٌ، وليس يُعرف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله -عزَّ وجلَّ-"[41]، وذكر هذا في معرض ردِّه على الفراء الذي احتج به.

وابن النحاس كذلك ردَّ كثيرًا من أدلة الكوفيين بحجة أن الشاهد "لا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يُذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق به في اللغة"[42].

وتبعهم الزمخشري في ذلك، وقال عن هذا البيت "واستشهدوا لها ببيت مجهول"[43].

وكذلك نجد أن ابن يعيش يعلق على خمسة شواهد من شواهد المفصل بأنها مردودة لعدم معرفة قائليها[44].

أما ابن هشام الأنصاري فقد نقل السيوطي عنه أنه ردَّ بعض الشواهد؛ بحجة أنه لا يُعرف قائلها، فقال السيوطي: "وذكر ابنُ هشام في تعليقه على الألفية مثلَه، فإنه أورد الشعر الذي استدل به الكوفيون على جَواز مدّ المقصور للضرورة، وهو قوله[45]:

قَـدْ عَلِمَـتْ أُخْـتُ بَنِي السِّـعْلَاءِ

وعَلِمَـــتْ ذَاكَ مـــعَ الجَـــرَاء

أن نِعْـمَ مـأكولًا علـى الْخَـواء

يَـا لَـكَ مـنْ تَمْـرٍ ومـنْ شِيشَـاء

يَنْشَـبُ فِـي المَسْـعَلِ واللَّهَـاءِ

وقال: الجواب عندنا أنه لا يُعلَم قائله فلا حجة فيه"[46]، فهنا نجد السيوطي ينقل عن ابن هشام اعتراضه على هذا الشاهد بحجة أنه لا يُعلم قائله، والذي وجده الباحث في (أوضح المسالك) لابن هشام ما يأتي: "واختلفوا في جواز مدِّ المقصور للضرورة فأجازه الكوفيون متمسِّكين بنحو قوله[47]:

..... فَـــلاَ فقْـــرٌ يَـــدُومُ وَلاَ غِنَـــاءُ

ومنعه البصريون وقدروا (الغناء) في البيت مصدرًا لـ(غانيت) لا مصدرًا لـ(غنيت) وهو تعسُّف"[48]، فابن هشام كما يتضح من هذا النص لم يردّ على الكوفيين بأنَّ البيت مما لا يُعلم قائله فلا حجة فيه، إنما كان ردُّه موجهًا إلى البصريين الذين يرون أنَّ (غناء) مصدر (غانيت) لا (غنيت)، ووصف رأيهم هذا بأنه تعسُّف.

ومرة أخرى نجد السيوطي ينقل عن ابن هشام نفسه أنه يجيز الاستشهاد بالشعر المجهول قائله، فيقول: "لكن ذكر في (شرح الشواهد) ما يُخَالفه، فإنه قال: طعن عبد الواحد الطّرّاح صاحب كتاب (بغية الآمل) في الاستشهاد بقوله[49]:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا لاتُكْثِـرَنْ إِنِّـي عَسَـيْتُ صَـائِمَا

وقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه، فإنَّ فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين"[50]، وعند النظر في (مغني اللبيب) لم نجد لابن هشام هذا الرأي، ولم يعلِّق على هذا البيت بشيء مما قاله السيوطي، وكل ما ورد فيه قوله: " والثالث أقلّ، كقوله:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا لاتُكْثِـرَنْ إِنِّـي عَسَـيْتُ صَـائِمَا

وقولهم في المثل: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا، كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي (يكون أبؤسًا) و(أكون صائمًا)؛ لأنَّ في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي، ولأنَّ المرجوَّ كونه صائمًا لا نفس الصائم"[51].

فما نقله السيوطي مِن تردُّدِ ابن هشام بين منع الاستشهاد بالشعر المجهول القائل وإجازته لم نعثر منه على شيء في كتبه، وفي المواضع التي حدَّدها السيوطي نفسها.

رأي الأنباري في الاستشهاد بشعر مجهول قائله

يعدُّ الأنباري أكثر مَنْ طرق هذه المسألة في كتابه (الإنصاف)، ولا سيما في اعتراضاته على شواهد الكوفيين، إذ حكم على كثير من شواهدهم بأنها مردودة وغير مقبولة؛ لأنها مجهولة القائل، ومن ذلك:

- اعتراضه على الكوفيين في استدلالهم على جواز إضافة النيِّف إلى العشرة بقول الشاعر[52]:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

فاعترض عليهم الأنباري بقوله: "أما ما أنشدوه... فلا يعرف قائله، ولا يؤخذ به "[53].

- ومن ذلك اعتراضه على ما استدل به الكوفيون على أنَّ الميم ليست عوضًا من ياء النداء في (اللهم)، أنهم يجمعون بينهما، كقول الشاعر[54]:

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقول: يا اللهمَّ، يا اللهُمَّا

وقول الآخر[55]:

وما عليكِ أن تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيتِ أو سبّحتِ: يا اللهمَّ ما
أُرْدُد علينا شيخنا مُسَلّمَا

فقال الأنباري في اعتراضه على ذلك: "هذا الشعر لا يعرف قائله؛ فلا يكون فيه حجة"[56].

- ويقول عن شواهد أخر: "أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به"[57]، وغيرها من المواضع.

وبهذا يُعلم أن الأنباري يرفض الاستدلال بالنقل إذا لم يُعرف قائله، ويجعل ذلك من مبطلات الاحتجاج به، ويفسر البغدادي مسلك الأنباري في هذا الاعتراض فيقول: "وعلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعًا، أو لمولد، أو لمن لا يوثق بكلامه"[58].

ونعلم أنَّ الأنباري ألَّف كتابين في أصول النحو وجدله، هما: "لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب"، وعند النظر في هذين الكتابين لا نجد له رأيًا صريحًا في هذه المسألة، بل إنه لم يذكرها ألبته، في حين أنه حكم على كثير من شواهد الكوفيين بأنها مجهولة القائل، وجعل ذلك دليلاً مبطلاً لما احتجوا به، وهذا دفع ببعض الباحثين المحدثين إلى القول بأنَّ الأنباري اضطرب في فهم هذا الأصل واعتماده، وأنَّ ما فعله في كتاب (الإنصاف) لم يكن غير استجابة لطبيعة الجدل والمناظرة[59].

وفي تقدير الباحث أنَّ هذا القول غير صحيح، أما أنَّ الأنباري لم يذكر ذلك في كتابيه "لمع الأدلة" و"الإغراب" فصحيح وأوافقه على ذلك، ولكن هناك ما يشير في كلام الأنباري إلى هذه المسألة، إذ ذكر أنَّ النقل ينقسم إلى متواتر وآحاد، وأنّ من شروط قبول خبر الواحد أنْ يكون ناقل اللغة عدلًا رجلاً كان أم امرأة حرًا كان أم عبدًا؛ لذا فالمرسل الذي انقطع سنده والمجهول الذي لم يُعرف ناقله عند الأنباري "غير مقبول؛ لأنَّ العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل، يوجبان الجهل بالعدالة، فإنَّ مَن لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم تعرف عدالته فلا يقبل نقله"[60]، ومن هنا أقول أليس معرفة القائل أهمَّ وأولى من معرفة الناقل والراوي؟، فإن كانت معرفة الناقل والراوي شرطًا من شروط قبول النقل عند الأنباري فإنَّ معرفة القائل أولى بأن تكون شرطًا كذلك في قبول النقل؛ لأنَّ النقل يشترط فيه الفصاحة، والفصاحة لا تعرف إلا إذا عرفنا القائل، وإذا كان جمهور النحاة لم يقبلوا من أصحاب الطبقة الرابعة وهم شعراء معروفون فكيف يقبلون ممن لا يعرفونهم أصلًا أو أنهم عندهم؟! فأزعم أنَّ

هذا من البدهيات التي ليس بالضرورة أنْ يصرح بذكرها الأنباري، ولذلك نجده ردَّ كثيرًا من شواهد الكوفيين للجهل بقائليها، ويبقى البحث في مدى صحة هذا الرأي من عدمها.

ويرى بعض الباحثين أنَّ الأنباري هو أول من قرر أنَّه لا يجوز الاحتجاج بما لا يعرف قائله، في معرض نقاشه لبعض الشواهد التي سيقت لتأييد الرأي الذي لا يرتضيه[61]. وفي تقديري أنَّ هذا الرأي غير صحيح؛ لأن الأنباري لم يكن بدعًا من النحاة في تقرير هذا الأصل وتطبيقه، بل سبقه في ذلك نحاة كثر، مثل: أبي عثمان المازني، والمبرد، والزجاج، وابن النحاس، والزمخشري، وابن يعيش، وردُّوا شواهد بهذه الحجة، نعم يعدُّ الأنباري أكثر من استعمل هذا الأصل كما سبق ولكنه ليس أولهم.

رأي المعاصرين:

ذهب عدد من الباحثين المحدثين إلى ضرورة معرفة القائل، ودعوا إلى إبعاد الشاهد الذي لا يعرف قائله عن دائرة الاحتجاج النحوي، منهم سعيد الأفغاني[62]، و عبد العال سالم مكرم[63]، وغيرهما.

وهناك رأي آخر في هذه المسألة، وهو عدم الالتفات إلى ما قال عنه النحاة: "لا يُعرف قائله"، أو ما شابه ذلك من ألفاظ، فما دام أن البيت قد جرى على ألسنتهم فإنه يُقبل؛ ولهذا يُعلِّق محمد محيي الدين عبد الحميد على أحد اعتراضات الأنباري تلك بقوله: "لا نرى لك أنْ تُقرَّ هذا -لا في هذا الموضع ولا في غيره، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين- فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهي غير منسوبة، ولا لها سوابق أو لواحق، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتًا لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة إلى قائل معين"[64].

ونلمح في كلام محمد محيي الدين عبد الحميد أنه رفض هذا القول بحجتين هما:

الأولى: أنَّ هناك شواهد غير منسوبة.

الثانية: ما في كتاب سيبويه من شواهد لم يعثروا على قائليها.

ويرى الحلواني أنَّ هذا الأصل –أي ردّ الشواهد مجهولة القائل- ضعيف الأساس؛ "لأنَّ الذين قالوا به وحكموه إنما استعملوه في معرض الجدل والمناظرة، وهم أنفسهم احتجوا بأبيات لم يُعرف قائلوها، كما ترى في كتب المبرد والزجاج والأنباري وابن هشام"[65].

وتوسط البغدادي في موقفه بين القائلين بوجوب معرفة القائل وبين المجيزين، فقال: "ويؤخذ من هذا أنَّ الشاهد المجهول قائله وتتمته إنْ صدر مِن ثقة يعتمد عليه قُبِل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خَلفٌ بعد سَلفٍ مع أنّ فيها أبياتًا عديدة جُهل قائلوها، وما عِيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونظر فيه وفتش فما طَعَن أحدٌ من المتقدمين عليه، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر"[66]، ويقول أيضًا: "الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه وابن السراج والمبرد ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضر جهل قائله؛ فإنَّ الثقة لو لم يعلم أنه مِنْ شِعر مَنْ يصحُّ الاستدلال بكلامه لما أنشده"[67].

ووافق محمد الخضر حسين ما ذهب إليه البغدادي، فقال: "يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة، واشتهر بالضبط والإتقان وإن لم يعرف قائله"[68]. وعلل عدم احتجاجهم أحيانًا بالأبيات مجهولة القائل، فقال: "فإن رأيتهم يردون بعض المذاهب ببنائها على شعر لا يعرف قائله، فإنما يكون الرد وجيهًا إذا روى الشعرَ مَن لم يكن عربيًا فصيحًا، ولم يشتهر بالضبط والإتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح"[69].

وخلاصة القول أنَّ البيت الذي يعرف قائله تميل النفس إليه وتطمئن، وكذلك تقبل الأبيات التي استشهد بها القدماء الثقات كسيبويه والأخفش والكسائي والفراء وابن السراج ومن في طبقتهم ومنزلتهم في الثقة وإن لم نعرف قائليها، أما الأبيات التي لم يعرف قائلوها ولم يروها أحد من الرواة الثقات ولا وجود لها في كتب القدماء المعتمدة، بل جرت على ألسنة المؤلفين المتأخرين، فلا يحتج بها ولا يستشهد، ويمكن أن تذكر من باب الاستئناس والتمثيل لا من باب الاحتجاج، وبخاصة إذا وردت شواهد أخرى أصح في المسألة نفسها، وهذا مما يزيد في حفظ

اللغة وضبط أصولها وقواعدها، واعتمادها على أسس راسخة ثابتة، ويبعد عنها الانفلات والفوضى التي لا يحكمها نظام ولا قانون.

دراسة الأبيات التي حكم عليها الأنباري بأنها مجهولة القائل في كتابه (الإنصاف):

بعد عرض المسألة نظريًا يحسن بنا هنا الوقوف على المواضع التي اعترض فيها الأنباري في كتابه (الإنصاف) على بعض الشواهد بحجة جهل قائلها، لدراستها، والتحقق من مدى صحة الاعتراض أو عدمه، وهذه المواضع هي:

الموضع الأول: قول الشاعر[70]:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

استدل به الكوفيون على جواز إضافة النيف إلى العشرة، نحو: خمسةُ عشرٍ، فاعترض الأنباري عليهم بقوله: "أما ما أنشدوه من قوله: بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ فلا يعرف قائله، ولا يؤخذ به"[71].

ويجاب عن الأنباري بعدة أجوبة، هي:[72].

أولًا: نسبه الجاحظ إلى قائله وهو نفيع بن طارق، وذكر تتمته، فقال: "وأنشدني أبو الرديني الدَّلهمُ بن شهاب -أحد بني عوف بن كنانة من عُكل- قال: أنشدنيه نفيع بن طارق في تشبيه ركَب المرأة إذا جَمَّمَ[73] بجلد القنفذ:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ

وقد رأيتَ هدجًا في مشيته

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وقد جلا الشيبُ عذارَ لحيته

يظنها ظنًّا بغير رؤيته

تمشى بجهمٍ ضيقهُ من همته

لم يُخْزِه الله برُحْبِ سَعَته

جَمَّمَ بعدَ حَلقهِ ونَوْرَته

كقنفذ القُفِّ اختفى في فَرْوَته

لا يبلغ الأيرُ بنزعِ رَهوته

ولا يكرُّ راجعًا بكرَّته

كأنَّ فيه وهَجًا من مَلَّته"[74]

ثانيًا: أنَّ هذا البيت قد استشهد به أحد أئمة النحاة، وهو الفراء، فقد احتج به في "معاني القرآن" فقال: "أنشدني العكلي أبو ثروان:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ"[75]

ولعل الأنباري هنا تبع البصريين في ردّهم هذا البيت لعدم معرفتهم بقائله، وممن ذكر رَدَّ البصريين لهذا البيت السيرافي، فقال: "واعلم أنَّ الفراء ومن وافقه يجيز إضافة النيف إلى العشرة؛ فتقول: هذا خمسةُ عشرٍ، وأنشدوا فيه:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وهذا لا يجيزه البصريون ولا يعرفون البيت"[76].

وعدم معرفة البصريين بهذا البيت ليست حجة كافية في ردّه، فمن عرفَ حجةٌ على من لم يعرف، والمثبت مقدم على النافي، لذا نجد السيرافي نفسه يستشهد بهذا البيت في موضع آخر من كتابه، فيقول: "ومنهم مَن يسكِّن الياء. فيقول: ثماني عشرة، قال الشاعر:

صـــادفَ مِـــن بلائـــه وشِـــقْوَتِهْ

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ"[77]

ولهذا فإنَّ الاعتراض –في تقديري- على هذا الموضع بجهل قائله لا يستقيم؛ لأنَّ هذا البيت قد عُرف قائله، وأنشده أحد الأعراب الفصحاء، واستشهد به من النحاة أئمة ثقات.

وليس معنى قبولنا لهذا البيت أنْ نجيز القياس على ما جاء فيه من جواز إضافة النيف إلى العشرة، بل نقول إنَّ هذا البيت مقبول، ولكنَّ ذلك يقتصر على الضرورة، فهو يحفظ ولا يُقاس عليه؛ ولهذا يقول الفراء: "ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز"[78]، ويقول أبو بكر ابن الأنباري: "ومن العرب من يضيف النيِّف إلى العَشَر، وهو مما لا يقاس عليه، فيقولون: عندي خمسةُ عشرٍ، وستةُ عشرٍ، وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر"[79]، ومن يقرأ هذه المسألة في (الإنصاف) يظن أنَّ الكوفيين يرون أن ذلك يجوز مطلقًا، وهذا غير صحيح كما رأيتَ، ولم يُشر الأنباري في (الإنصاف) إلى أنَّ الكوفيين لا يرون جواز ذلك إلَّا في ضرورة الشعر.

الموضع الثاني: قول الشاعر[80]:

ومـــا عليـــكِ أن تَقُـــولِي كُلَّمَـــا

صَـلَّيتِ أو سـبّحتِ: يـا اللهـمَّ مـا

أُرْدُد علينـــا شـــيخنا مُسَـــلّمَا

استدل به الكوفيون على أنَّ الميم في لفظة (اللهمَّ) ليست عوضًا عن ياء النداء؛ نظرًا إلى اجتماع ياء النداء والميم، ولا يجمع بين العِوَض والمُعَوَّض عنه.

فاعترض عليهم الأنباري بقوله: "هذا الشعر لا يعرف قائله؛ فلا يكون فيه حجة"[81].

وبعد البحث والتحري عن قائل هذا البيت –حسب قدرتي– لم أهتدِ إلى قائله، ولكن يمكن أنْ يجاب عن الأنباري بأنَّ هذا الشعر -وإن لم نعثر على قائله- لا نسلم له الاعتراض عليه

وردَّه بهذه الحجة فقط؛ لأنه قد رواه الثقات، فقد رواه الفراء عمن أنشده فقال: "وقد أنشدني بعضهم"[82]، ورُوي إنشاده عن الكسائي[83]، كما أنشده أبو بكر ابن الأنباري[84].

الموضع الثالث: قول الشاعر[85]:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

وهذا البيت كذلك من ضمن الأبيات التي استدل بها أكثر الكوفيين على جواز الفصل بين المتضايفين، واعترض الأنباري على ذلك بحجة الجهل بقائله[86].

فيجاب عن الأنباري بأنَّ هذا البيت قائله معروف، وهو الطرماح بن حكيم الطائي، والبيت في ديوانه[87]. وقد استشهد بهذا البيت ابن جني في هذه المسألة فقال: " فأما قوله:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

فلم نجد فيه بدًّا من الفصل؛ لأنَّ القوافي مجرورة"[88]، فلم يرد ابن جني هذا البيت بحجة عدم معرفة قائله مع أنه لم يصرّح بقائله.

الموضع الرابع: قول الشاعر[89]:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا

وهذا البيت كذلك من ضمن الأبيات التي استدل بها أكثر الكوفيين على جواز الفصل بين المتضايفين، واعترض الأنباري على ذلك بحجة الجهل بقائله[90].

ويجاب عن الأنباري بأمرين:

أولًا: أنَّ هذا البيت نسبه بعضهم إلى ذي الرمة، كابن معطٍ[91]، وهو في ملحق ديوان ذي الرمة[92].

ثانيًا: أنَّ ابن جني أنشده عن ابن الأعرابي، فقال: "ومثله في الفصل قول الآخر، فيما أنشده ابن الأعرابي:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا"[93]

وابن الأعرابي هذا قال عنه أبو البركات الأنباري: "كان من أكابر أئمة اللغة المشار إليهم في معرفتها، ويقال: لم يكن للكوفيين أشبه برواية البصريين من ابن الأعرابي، وكان عالمًا ثقة، وكان ربيباً للمفضل الضَّبِّي، وسمع منه الدواوين وصححها"[94].

وعلى هذا فلا يستقيم للأنباري اعتراضه على هذا البيت لمعرفة قائله، ورواية الثقة له.

الموضع الخامس: قول الشاعر[95]:

فَزَجَجْتُهَـــــا بِمَزَجَّـــــةٍ زَجَّ القَلُـــــوصَ أَبِـــي مَـــزَادَهْ

احتج الكوفيون بهذا البيت على جواز الفصل بين المتضايفين، فاعترض الأنباري عليهم بأنَّ هذا البيت وغيره من الأبيات التي استشهدوا بها على الجواز لا يعرف قائلوها[96].

وهذا البيت لم أهتدِ إلى قائله، وقدح فيه بعض النحويين، ورأوا أنَّه مصنوع، ويروى لبعض المدنيين المولدين، أو لبعض من لم يحتج بشعره[97]، وأبطله الفراء فقال: "هذا باطل والصواب: زَجَّ القلوصِ أبو مزاده"[98]، وقدح فيه الطبري فقال: "وقد رُوِي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيّد مَن قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه..."[99] وذكر البيت، فأنت ترى هنا قدْحَ الكوفيين فيه، وهم مَن نُسب إليهم القول بالفصل بين المتضايفين وهم مع ذلك يقدحون في هذا البيت، مما يدل على ضعفه وعدم صحة الاحتجاج به، وعلى هذا فاعتراض أبي البركات الأنباري في محله.

الموضع السادس: قول الشاعر[100]:

تمرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ غَلَائِـلَ عبـدُ القَـيْسِ منهـا صُـدُورِهَا

وهو من ضمن الأبيات التي استدل بها أكثر الكوفيين على جواز الفصل بين المتضايفين، واعترض الأنباري على ذلك بحجة الجهل بالقائل[101].

ولم أهتدِ –كذلك- إلى قائل هذا البيت، ولا يبعد أن يكون هذا البيت مصنوعًا أو من كلام المولدين، إذ يقول السيرافي بعد ذكره هذا البيت: "وهذا قبيح جدًا"[102]، وذكر البغدادي عن ابن

السيد أنَّ أبا الحسن الأخفش قال عن هذا البيت: "وهو أفحش ما جاء في الشعر، ودعت إليه ضرورة"[103].

وفي المجمل أنَّ النفس لا تطمئن إلى هذا البيت؛ للجهل بقائله، وعدم نقل الثقات له، ومَن ذكره من النحاة المتقدمين قدح فيه، وعده من أردأ الضرورات الشعرية، فيستقيم حينئذ اعتراض الأنباري. لكنَّ هذين الموضعين، الخامس والسادس، يغني عنهما الموضعان اللذان قبلهما، إذ فيهما شواهد على المسألة، وغيرها من الشواهد التي تسلم من الاعتراض.

الموضع السابع: قول الشاعر[104]:

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا

استدل بهذا البيت الكوفيون على جواز توكيد النكرة بغير لفظها، واعترض الأنباري على هذا الاستدلال بقوله: "هذا البيت مجهول لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به"[105].

وقد بحثتُ عن قائل هذا البيت فلم أهتدِ إلى ذلك، وأجاب البغدادي عن اعتراض أبي البركات الأنباري هذا بقوله: "هذا كلامه، وهو مبني على الطعن في روايتهم، وهذا لا يجوز لأنَّهم ثقات"[106].

ويغني عن هذا البيت الذي لم يُعرف قائله شواهد أُخَر في هذه المسألة، ومن هذه الشواهد:

1- ما جاء في صحيح مسلم عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ -رضي الله عنها- أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ؟ قَالَتْ: مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلاَّ رَمَضَانَ، وَلاَ أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ، حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ -صلى الله عليه وسلم-"[107].

2- قول الشاعر[108]:

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قيل ذا رَجَبٌ يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

3- قول الراجز[109]:

أَوْفَتْ به حَولاً وحَوْلاً أجْمَعَا

وهذه الشواهد وغيرها تغني عن الشاهد الذي اعترض عليه الأنباري.

الموضع الثامن: قول الشاعر[110]:

أردت لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فتتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

استدل بهذا البيت الكوفيون على جواز إظهار "أنْ" المصدرية بعد "كي"، واعترض عليهم الأنباري بقوله: "هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة"[111].

ويمكن أن يجاب عن الأنباري بأمرين:

أولهما: أنَّ هذا البيت قد استشهد به الفراء، حين قال: "فلما رأوا "أنْ" في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال بـ"كي وباللام" التي في معنى "كي"، وربما جمعوا بين ثلاثهن، أنشدني أبو ثروان:

أَردتَ لِكَيْما لَا تَرَى لِيَ عَثْرَةً ومَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الكَمال فيَكْمُلُ

فجمع بين "اللام" وبين "كي"، وقال اللّه - تبارك وتعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، وقال الآخر في الجمع بينهن:

أردت لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فتتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وإنما جمعوا بينهنّ لاتفاقهنّ في المعنى واختلاف لفظهن"[112].

ثانيهما: إنشاد النحويين لهذا البيت بكثرة في كتبهم، قال البغدادي: "وهذا البيت قلّما خلا منه كتابٌ نحوي، ولم يعرف قائله"[113].

الخاتمة والنتائج:

وهنا يصل هذا البحث إلى نهايته ليكشف لنا نتائج، أهمها:

- أنَّ الشواهد النحوية تحكمها معايير نقدية عند النحاة، وكان منها فصاحة القائل، وثقة مَنْ تؤخذ عنه اللغة، واعتُبر ذلك شرطًا أساسيًا في بناء القواعد واطرادها، والقياس على ذلك.

- أنَّ النحاة لم يهتمُّوا كثيرًا بنسبة الشواهد إلى قائليها، ولعل ذلك يرجع إلى أنهم كانوا يعتمدون على شيوخهم فيما نقلوه من كلام العرب، فضلاً عن أنَّهم كانوا قريبين من عصور الاحتجاج؛ ولذا كان اهتمامهم باستنباط القواعد من كلام العرب أكبر من نسبة الأقوال إلى أصحابها، لا سيما الشعر.
- أنَّ الشواهد الشعرية المجهولة القائل يُحتَجُّ بها إذا أنشدها أحدٌ من النحاة الثقات، أو وافقت الاستعمال الشائع من كلام العرب، أو وردتْ شواهد كافية صالحة للاحتجاج بها، فينهض بها ذلك الشاهد.
- اعترض الأنباري على بعض شواهد الكوفيين بحجة الجهل بالقائل، ولم يسلم له إعتراضه؛ لأنَّ بعض هذه الشواهد عُثر على قائليها، كما أنشد أكثرها نحاة ثقات، أو وردتْ شواهد أخرى تقوّيها، فلا يسلَّم له ذلك الاعتراض.
- أغفل الأنباري نسبة الشواهد في كثير من الأحيان، مما جعل كثيرًا من شواهده مجهولة النسبة عند مَنْ جاء بعده، فلم يعثر المحققون على قائليها بعد البحث والتحري، فلو أجرينا منهجه على شواهده لاستبعدنا كثيرًا منها بهذه الحجة.

الهوامش والإحالات:

1) عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988م: 20/2.
2) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، مطبعة إفريقيا، الدار البيضاء، 1983م: ص70.
3) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د.ت): 11/2.
4) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م: 357/1.
5) محمد علي سلطان، حول نسبة الأبيات في كتاب سيبويه، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق الجزء الرابع، مجلد 49، لعام 1394هـ-1974م: ص882-891.

6) خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409هـ-1989م: ص214.

7) ينظر: عبد الرحمن معاضة الشهري، الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، مكتبة دار المنهاج، الرياض، 1431هـ: ص700.

8) يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر (د.ت): 288/1.

9) البيت للنابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2: ص14، وينظر: سيبويه، الكتاب 321/2.

10) الفراء: معاني القرآن 288/1.

11) كالكسائي ويونس والمفضل الضبي وأبي ثروان ينظر: الفراء، معاني القرآن (37/1، 80، 133، 144)

12) البغدادي، خزانة الأدب 357/1.

13) محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ - 1994م: 93/1.

14) ينظر: محمد الباتل الحربي، الشاهد الشعري في النحو العربي دراسة توثيقية وتطبيقية، مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض، 1431هـ: ص415.

15) ينظر: الحربي، الشاهد الشعري في النحو العربي: ص415.

16) ينظر: نفسه، ص415.

17) ينظر: البغداي، خزانة الأدب (357/1)، ومحمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، ط3، 1988م: ص(158)، والحربي، الشاهد الشعري في النحو العربي ص(415)، و محمد عبد الرحمن السبيهين، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1426هـ- 2005م: ص44.

18) ينظر: عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص158.

19) البغدادي، خزانة الأدب 357/1.

20) النابغة، ديوان النابغة، ص106، وينظر: سيبويه، الكتاب (196/1)، والبغدادي، خزانة الأدب 365/9.

21) ينظر: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م: م15 109/1، 111.

22) البغدادي، خزانة الأدب 357/1.

23) الكميت بن زيد الأسدي، ديوانه، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، 2000م: ص256، وينظر: محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب،، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، (إبل) 4/11.

24) الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسيّ، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وغيره، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1413 هـ - 1993م: (317/1)، والهَجْمَة: الجماعة الضخمة من الإبل، والأبل على وزن (حَذِر): من أَبِل يأبَل على وزن عَلِم يعلَم أي حذق مصلحة الإبل والشاء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (أبل) 4/11.

25) البغدادي، خزانة الأدب 357/1.

26) ينظر: نفسه، 357/1.

27) ينظر: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1355هـ-1977م: ص46.

28) جميل إبراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، أطروحة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1977 م: ص327.

29) ينظر: الأنباري، الإنصاف 612/2.

30) ينظر: الأنباري، الإنصاف، 109/1، 111، حيث ذكر بيتًا للنابغة دون نسبة ثم عاد ونسبه إليه.

31) البغدادي، خزانة الأدب 357/1.

32) ينظر: الحربي، الشاهد الشعري في النحو العربي ص420.

33) لم أهتدِ إلى قائله، والبيت في الفراء، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2: ص86، وأبي الحسن ابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ - 2000 م: 718/6، وابن منظور، لسان العرب (عيث) 170/2.

34) الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، تحقيق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1385 هـ - 1965 م: 151/1.

35) أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ-1999م: ص 101.

36) يُنسب إلى حسّان بن ثابت -رضي الله عنه-، وإلى أبي طالب، وإلى الأعشى؛ وليس في ديوان واحدٍ منهم كما ذكر عبد السّلام هارون في حواشي كتاب سيبويه (8/3)، والبيت في: سيبويه، الكتاب (8/3)، والمبرد، المقتضب (132/2)، والبغدادي، خزانة الأدب 11/9.

37) نقله عنه ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م: ص297.

38) المبرد، المقتضب 123/2.

39) الرجز للأغلب العجلي، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب (394/4)، وبلا نسبة في: الفراء معاني القرآن 76/2.

40) (يا) حرف نداء، و تا: منادى وهو اسم إشارة يشار به إلى المؤنث، أي: يا هذه المرأة.

41) إبراهيم بن السري أبو إسحاق، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1408 هـ - 1988 م: 160/3.

42) محمد بن إبراهيم أبو عبد الله، ابن النحاس، التعليقة على المقرب، تحقيق: جميل عويضة، وزارة الثقافة، عَمان، الأردن، 2005م: ص 220.

43) محمود بن عمرو، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ: 551/2.

44) ينظر: يعيش بن علي، ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422 هـ - 2001 م: 344/1، 366، 375، 229/2، 131/5.

45) نسبها عبد الله البكري لأبي المقدام بهس بن صهيب الجرمي، ينظر: عبد الله البكري، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: د.ط. دن 874/2.

46) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ 1998م: 110/1.

47) وصدر البيت: سَيُغْنِيْنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي. لم أهتدِ إلى قائله، وهو بلا نسبة. ينظر: الفرّاء، المنقوص والممدود، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ط3: ص 28، وابن منظور، لسان العرب (غنا) 136/15.

48) أبو محمد عبدالله جمال الدين، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م: 297/4.

49) الرجز لرؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد، ط ليبسيغ، برلين، 1903م: ص 185، وابن جني، الخصائص (83/1)؛ والبغدادي، خزانة الأدب 320/9.

50) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 110/1-111.

51) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ص303

52) نسبه الجاحظ لنفيع بن طارق كما في أبي عثمان، الجاحظ، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424 هـ: (6/ 566)، والبغدادي، خزانة الأدب (391/6)، وبلا نسبة في: ابن منظور، لسان العرب مادة (شقا) 14/ 438.

53) الأنباري، الإنصاف م42 252/1.

54) الرجز لأبي خِراش الهذليّ كما في: الحسن بن الحسين، السكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار فراج ومحمود شاكر، مكتبة دار العروبة، د.ت: (1346/3)، والمبرد، المقتضب، (242/4)، وابن يعيش، شرح المفصّل 216/2.

55) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (203/1)، والبغدادي، خزانة الأدب، 259/2.

56) الأنباري، الإنصاف، م47 282/1.

57) نفسه، م60 355/2.

58) البغدادي، خزانة الأدب، 37/1.

59) ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص67.

60) الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1355هـ-1977م: ص90،91.

61) ينظر: عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص159.

62) ينظر: سعيد، الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ-1987م: ص65.

63) ينظر: عبد العال سالم، مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، د.ت: ص374.

64) محمد محيي الدين عبد الحميد، الانتصاف من الإنصاف، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م: 475/2.

65) ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي ص68.

66) البغدادي، خزانة الأدب 38/1.

67) نفسه، 320/9.

68) محمد الخضر، حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1353هـ: ص38.

69) حسين، القياس في اللغة العربية: ص38.

70) نسبه الجاحظ لنفيع بن طارق كما في: الجاحظ، الحيوان: (6/ 566)، والبغدادي، خزانة الأدب (391/6)، وبلا نسبة في: ابن منظور، لسان العرب مادة (شقا) 14/ 438.

71) الأنباري، الإنصاف م42 253/1.

72) ينظر: أبو بكر محمد بن القاسم، ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، 1401هـ -1981م: 227/2.

73) ظهر فيه الشعر ولم يغزر، وأصله من الجميم، وهو النبت الذي طال بعض الطول ولم يتم بعد. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (جمم) 12/ 104.

74) الجاحظ، الحيوان 463/6.

75) الفراء، معاني القرآن 2/ 34، 242.

76) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008م: 1/ 109.

77) السيرافي، شرح كتاب سيبويه 2/ 89.

78) الفراء، معاني القرآن 2/ 34.

79) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث 227/2.

80) البيت بلا نسبة في :الفراء، معاني القرآن (203/1)، والبغدادي، خزانة الأدب (259/2).

81) الأنباري، الإنصاف، 282/1.

82) ينظر: الفراء، معاني القرآن 203/1.

83) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، اشتقاق أسماء الله، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ - 1986م ص 32.

84) ينظر: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412 هـ -1992م: 50/1.

85) البيت للطرماح بن حكيم الطائي، ديوان الطرماح، تحقيق: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ-1994م: (269)، وابن جني، الخصائص 406/2.

86) ينظر: الأنباري، الإنصاف م60 355/2.

87) الطائي، ديوان الطرماح 269.

88) ابن جني، الخصائص 408/2.

89) البيت منسوب إلى ذي الرمة، ينظر: ذو الرمة، ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1402هـ-1982م: (1909/3)، و ابن جني، الخصائص 331/1.

90) ينظر: الأنباري، الإنصاف م60 355/2.

91) أبو الحسين يحيى، ابن معط، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ط.ت: 276.

92) ذو الرمة، ديوانه 1909/3.

93) ابن جني، الخصائص 331/1.

94) الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1405 هـ - 1985 م 120.

95) بلا نسبة في: الفراء، معاني القرآن (351/1)، و السيرافي، شرح كتاب سيبويه (241/1)، وابن جني، الخصائص (408/2)، والبغدادي، خزانة الأدب 251/2.

96) ينظر: الأنباري، الإنصاف م60 355/2.

97) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب 251/2.

98) الفراء، معاني القرآن2/ 81.

99) محمد بن جرير، الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ - 2000 م: 138/12.

100) بلا نسبة في السيرافي، شرح كتاب سيبويه (242/1)، والأنباري، الإنصاف م60 (350/2)، و البغدادي، خزانة الأدب 379/4.

101) ينظر: الأنباري، الإنصاف م60 355/2.

102) السيرافي، شرح كتاب سيبويه 242/1.

103) البغدادي، خزانة الأدب 379/4.

104) الرجز بلا نسبة في: ابن يعيش، شرح المفصل 2/ 227، و البغدادي، خزانة الأدب 1/ 187.

105) الأنباري، الإنصاف م63 369/2.

106) البغدادي، خزانة الأدب 168/5.

107) ينظر: مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: برقم 1156 809/2.

108) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين (910/2)، وابن يعيش، شرح المفصل 228/2، و البغدادي، خزانة الأدب 170/5.

109) وهو رؤبة ينظر: رؤبة، بن العجاج ديوانه ص92، والسكري، شرح أشعار الهذليين 12/1.

110) البيت بلا نسبة في: البغدادي، خزانة الأدب 489/8، وابن يعيش، شرح المفصل 230/4.

111) الأنباري، الإنصاف م80، 473/2.

112) الفراء، معاني القرآن 262/1.

113) البغدادي، خزانة الأدب 489/8.